

## ليتنى ما كنتُ وزيراً!!

سوف أقف أمام تجربتى كوزير لأنى أعتقد لو أنها جملة استطرادية في هذه الأحاديث فأنا أعتقد أنها تجربة بالنسبة لى شديدة الأهمية.. فهى تجربة لم أردھا وقد شرحت ذلك ولكنى في النهاية قبلتها وكان عندى إحساس في واقع الأمر وفي ذلك الوقت أننا أثقلنا على (جمال عبد الناصر) في مرحلة شديدة وصعبة عليه عصبيا ونفسياً وسياسياً ومن كل الزوايا وأولھا تقديره أننا مقبلون في حرب الاستنزاف إلى نقطة حيوية وأساسية في مسار الحرب كلها.

وعلى أى حال فقد وافقت على منصب الوزير<sup>(١)</sup> ولدىّ تحفظات. وكان لدىّ انطباع مسبق عن الوزارات.. فأنا أعرف أن لقب وزير أصله فارسي والأصل في لقب وزير هو رجل يساعد كسرى ويحمل عنه أثقاله ويتولى ويتحمل عنه عقاب الظروف إذا فشل وهو رجل يمكن الاستغناء عنه وهو في خدمة كسرى.. وهى التى ظهر منها لقب وزير.. ويحمل بالأثقال ويتصرف.. وأظن أن معنى وزير أنه كما ورد في النص القرآنى في سورة طه (وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا) النص واضح فيه المساعدة.

لقب الوزير في مصر لقب مستجد فقد ظهر هذا اللقب في فارس وانتقل للخلافة العباسية الأولى والعصر العباسي الأول وهناك الوزراء المشهورون من البرامكة حتى من فارس.. مثل يحيى اليرمكى وجعفر اليرمكى ابنه ومن الوزراء هارون الرشيد.. وقد نكبوا لما أراد الخليفة أن يحملهم سوءات حكمه. اختفي اللقب تقريباً من التداول العام لكن ظهر في الخلافة العثمانية في إسطنبول وأضيفت إليه وزير أعظم وزير أفخم.. وأضيفت إليه ألفاظ أخرى للتضخيم.

وعندنا في مصر بدأ هذا المنصب في التفعيل أيام (محمد على) وكان يسمى منصب النظار.. وظل منصب الوزارة إلى الحماية البريطانية ولأول مرة ظهر لقب وزير لأنه أريد إشعار المصريين أن لقب المصريين ليس قاصراً على الخلافة ولكن مصر أصبحت مساوية لإسطنبول وبها وزراء يمارسون سلطة حكم ولكن بلا دولة.. لأننى أعتقد أن مشروع إنشاء الدولة تأخر ولا يزال متأخراً حتى هذا الوقت لأن معنى الدولة أكبر كثير من معنى السلطة.. فمن الممكن أن تمارس السلطة في حدود سيادة الدولة..

---

(١) هنا سنتوقف قليلاً للإشارة إلى شيء هام.. وهو أن هيكل في هذا السياق قد تحدث في بعض الحلقات ذاكراً أنه قد جمع بين وزارتي الإرشاد القومى.. والخارجية في وقت من الأوقات.. وبالبحث لم نجد تأكيداً لهذه المعلومة.. بل بالرجوع إلى سجل أسماء وزراء الخارجية في مصر لم نجد لهيكل ذكراً على الإطلاق.. ويتوسيع نطاق البحث قالت بعض المصادر المعاصرة.. والمعاصرة عن قرب لتجربة الأستاذ في هذه المرحلة : أنه ربما كان يُسند إليه بعض المهام الدبلوماسية الخارجية بتفويض مباشر من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. وكذلك الرئيس للحق السادات . فترة صفاهما القصيرة . لكن الجمع الرسمي بين المنصبين.. لم يحدث مطلقاً.. ولا ندرى هل كان الأستاذ يقصد قيامه ببعض مهام خارجية أوكلت إليه.. أم أنه أخطأ في ذكره لتلك المعلومة.. عموماً تركنا ما قاله الأستاذ على وضعه.. حتى لا يسقط السياق العام للحديث.

ولكن إذا كانت السلطة تمارس بعيداً عن فكرة الدولة ويكون كسرى حاضراً فيها أكثر من الشعب ويكون الوزير الذي يخدم كسرى يخدمه شخصياً وليس مسئولاً أمام الشعب بأى شكل من الأشكال هو رجل فوق الشعب يعينه السلطان الرئيس أو الملك حتى هذه اللحظة ولم يختلف حتى الآن وأظنه لم يختلف في العالم العربى كله إلا عندما ينشأ مفهوم الدولة الحقيقى المتعالى على أفراد يمسكون بزمام السلطة ويحكمون ويسمى أنفسهم حكومة.

وفي العالم الذي نشأت فيه الدولة تسمى جهاز السلطة فيه جهاز الخدمة العامة وليس جهاز الحكومة فكلمة الحكومة عندنا غليظة بقسوة.. ففي الفترة التي كنت فيها بالوزارة كان باستمرار في ذهني أرى بعيني تجربة الوزراء.. فتجربة الوزارات كانت عندنا تجربة وزير انجليزى يدعى لورد سيسل عمل مستشاراً للنظارة المصرية وكان فيها.. مصطفى باشا فهمى.. ومحمد سعيد باشا وحتى سعد زغلول كان ضمن هؤلاء النظار.

وظل لورد سيسل مستشاراً للنظار في مصر منذ بدايات عام ١٩٠٤ وحتى ١٩١٦ حتى الحماية البريطانية.. وبالنظر إلى كيف كانت تتم معاملة النظار وكيف كان يأمرهم ويستبد بهم.. وهو موضوع من أول القرن الماضى وليس بالبعيد.. ولن أتحدث عما حدث في وقت محمد على ووقت إسماعيل ولا في وقت عباس ولا في وقت سعيد وكيف أن النظار لم يكونوا مصريين وعندما بدأ أبناء الفلاحين من المصريين يتطلعون إلى منصب النظارة ويصبحون نظاراً.. أعتقد أن الصورة لم تكن تدعو.. فهناك من النظار وجدوا لديهم اختصاصات جاهزة وهى تقريباً محددة.. وأود القول إنه في اختصاصات السلطة في غياب الدولة يكون في مجالات وليس في اختصاصات محددة.. والسلطة التي كانت مخصصة على سبيل المثال والتي كانت أكبر سلطة راسخة هي سلطة الأمن.. والشرطة وبعدها سلطة الوقف التي كانت أراضى الأمير.. والوزارات بشكل أو بآخر كان عملها واضحاً.. ولكن بسبب غياب الدولة أنشأت وزارات واعتقد أنها كانت تعمل في عدة مجالات مختلفة.. والأمر كان يتوقف عادةً على وزير قوى أو ضعيف.. أو ناظر قوى أو ضعيف.. فمثلاً ناظر قوى مثل سعد زغلول باشا حينما يتحدث عن مجال التعليم تبدو نبرة صوته أعلى من المعتاد.. ووزير مثل طه حسين.. ويبدو أن لديه مشروع يحاول تحقيقه.. وكانت هناك وقتها وزارات التعليم والداخلية والأوقاف.. وعارض

الانجليز أن يكون هناك وزارة للخارجية وقرروا أنه بعد الحماية أن مصر ليس لديها حماية انجليزية.. وأنا أزعج أن مصر لم تكن بها سياسة خارجية حتى جاءت الثورة.. لأنه أن تكون هناك علاقة أحادية واحدة وقضية واحدة مع دولة محتلّة لنا فهذه ليست سياسة خارجية ولكن سياسة كفاح وطني.. وكان لدينا وزير خارجية كفاء في مرة من المرات وهو محمد صلاح الدين.

لكنه شخص.. واختصاصه محدد.. ومقصوراً على القضية المصرية والتفاوض مع الإنجليز.. وهذه لا تصنع علاقات خارجية.. وكانت لدينا سفارات في الخارج لكنها كانت في سلطة كسرى وفي سلطة الملك فؤاد أو (الملك فاروق).. وأهم من يتم تعيينهم في هذه السفارات يمثلون السلطان وكسرى في واقع الأمر.. ويمثلون أكاسرة دون فتوحات وأباطرة دون إمبراطوريات.. ولكنهم موجودون.. وهي عمليات في واقع الأمر مراسم.. وكان لدى انطباعات باستمرار ورأيت التسابق الذي كان يجري قبل الثورة إلى منصب الوزير وأنا شاب في ذلك الوقت عائد من تغطية شؤون المنطقة المحيطة بنا من أول البلقان وحتى غرب أفريقيا.. وكنت عائداً بتصورات وأحلام كبيرة.. ورأيت ما يحدث في مصر ورأيت أنه لا شيء يمارس من الوزراء إلا قلة.. وهناك بعض الاختصاصات محددة كالأمن.. وهم غير مسئولين أمام السلطة المصرية.. فواحد كإسماعيل شاكر باشا الذي كان ناظراً لسكة الحديد ولم تكن هناك حكومة تستطيع تغييره.. وأحمد عبدالوهاب باشا في وزارة المالية وأنا أعتقد أن هؤلاء كانوا وطنيين وقاموا بعمل لا بأس به لكنه في مجالات سلطة محددة ومحدودة والمسئول عنها تقريباً السلطة الحاكمة.. وهي في ذلك الوقت سلطة احتلال.

ما أود الإشارة إليه أنه لحظة أن يكون منطلق الدولة مقتصرًا على السلطة والدولة هي الحكومة فنحن أمام مشكلة.. لأنه هنا ستكون المرجعية في تقييم أو تحديد أي أداء أو أي مهمة هي من يملك السلطة.. وإذا كان الانجليز يملكونها فأى كلام في التفاصيل تجنى على واقع.

وعندما أصبحت وزيراً للإرشاد القومي.. وكنت أعرف ما الموجود.. وكبحت جماح أي انطباع قد يكون لدى.. وتصورت أنه لا بد أن أقدم على هذه المهمة حتى بالتشوق الطبيعي لصحفي يريد المعرفة والفهم قبل أن يعرض ما لديه على الناس.. وقمت بتجربة أظنها مستجدة بالنسبة لنا وفي الخارج.. فعلى سبيل المثال في إنجلترا وفرنسا

هناك أحزاب تتابع الأداء الحكومى.. ففي إنجلترا هناك وزارة الظل حيث يكون وزراء المعارضة جاهزين.. والبدليون جاهزين وعلى اتصال بالبيروقراطية الدائمة ويستطيعون أن يجيئوا ويستأنفوا العمل.

أما عندنا فعندما يأتى أحد فلا تكون لديه أدنى فكرة عند اختصاصه المقبل عليه والوزير في الأصل لا بد أن يكون سياسياً ولا يصح أن يكون اختصاصياً فهنا معنى السلطة أكثر من أن يكون معنى السياسة ومعنى العمل السياسى والدولة وفكرة الدولة.

وتصورت وأنا أت لهذه المهمة أن أبدأ بداية قد تكون مُستغربة.. ولذلك نظمت مجلساً استشارياً للوزير وأخذت له سبعة من مكاتبى من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ذلك الوقت.. منهم مثلاً الدكتور عبدالملك عودة والذي كان أصله عميد اقتصاد وعلوم سياسية جامعة القاهرة.. والدكتور أسامة الباز وهو أستاذ قانون وعبدالوهاب المسيرى الذي كان متخصصاً في الأدب والعقل اليهودى.. وسميح صادق وهم مجموعة من سبعة وأيضاً تحسين بشير الذي كان ملحقاً صحفياً في أماكن كثيرة في أوروبا.. ولم أكن أريد أن أتعامل في الوزارة مع بيروقراطية الدولة.

ولم أرغب في التعامل مع الجهاز الحكومى إلا من خلال منطلق مؤسسى.. وبالتالي أول اجتماعات قمت بها.. كانت جميعها في الأهرام قاصداً أن يكون عمل الوزارة هو إضافي بالنسبة لى وأن الأصل هو الأهرام.. وعلى الرغم من قبولى هذا المنصب لكننى استبعدته تماماً من سجلى العام باختيارى.. ولم أرد قول إنه وزير سابق فأنا أستغنى عن اللقب.. وتمنيت رغم قبولى أن أعمل شيئاً خاصة أن الوزارة قد تكون قريبة من اختصاصى ومما أستطيع أن أتحدث فيه.. وعلى أى حال فقد بدأت باجتماعات تنظيمية تحضرها مجلس المستشارين.. وأولى الجلسات كان هناك بالطبع أربعة أو خمسة وزراء وأربع أو خمس مؤسسات كبرى تعمل هناك.. والوزارة كان بها هيئة الاستعلامات وكان بها هيئة التلفزيون وهيئة الانتاج التلفزيونى والراديو.. والمراسلون الأجانب.. وأغرب ما كان موجوداً هو الرقابة على التليفونات الخارجية.. وظهر بعد ذلك أنه من أول حرب الإنجليز كانوا يراقبون الهواتف الخارجية خاصة المراسلين الأجانب ماذا يقولون وجهاز الرقابة ذهب للملك فاروق ليراقب بها أعداءه.. واتسعت الرقابة مع حرب فلسطين ونُقلت جميعها إلى وزارة الإرشاد.. وكنت مندهشاً للغاية.. لأن الموضوع زاد..

وفي هذا الوقت ثبت لى أشياء غريبة مثل أجهزة التلفزيونات التى كانت تُراقب حينما أصبحت وزيراً للإعلام.. اليوم ظهر لى وهو موجود في العالم كله وهى أن الحاجة هى "أم الاختراع" لكن بتجربة وزير مصرى فأنا مستعد أن أقول إن الاختراع "أبو الحاجة" وإذا وُجدَ الاختراع فاستعماله بلا حدود.. بمعنى أن سهولة أدوات الرقابة بالأدوات الإلكترونية تغنى باستعمالها.. بمعنى أننا أمام العشرات أو مئات الألوف من المراقبة. وبعد أن بدأنا سلسلة الاجتماعات كانت لدى ثلاثة أسئلة.. أريد أن أسألها لطاقم الوزارة:

- ما اختصاص الوزارة.. وتوصيف عملها بالتحديد؟
- ما الأجهزة التى ستمارس بها هذه الاختصاصات وكيف؟
- ما وسائلها لتقييم ما تؤديه.. وتعرف ما إذا كانت نجحت أو وصلت أم لا؟
- فيما يتعلق بتوصيف هدف الوزارة وجدت أنه - وهى وزارة أنشئت سنة ١٩٥٢.
- وقت الثورة - في قرارات إنشائها أشياء غريبة ففى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الإرشاد القومى.

- مادة واحد: تنشأ وزارة الإرشاد القومى ويكون أهدافها توجيه الأفراد وإرشادهم بما يرفع مستواهم المادى والأدبى ويقوى روحهم المعنوية ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد.. في خدمة الوطن وإرشادهم بما يجب لمكافحة الأوبئة والآفات الزراعية والعادات المؤذية.. وبصفة عامة ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين. وهذا كلام لا أستطيع أن أفهمه وفي الحقيقة رأيت في اجتماع مجلس المستشارين الذي قمت به كان هذا الكلام لا يصدق.. وهذا الكلام لا يعنى شيئاً.. حتى تقام عليه مؤسسات وتقام عليه إدارات وتنشأ عليه بيروقراطية دولة.. وتكتشف الوزارة أن هناك نحو ٢٠٠ ألف موظف.. بعضهم موجودون في وظائف تاهوا فيها.. فلما أسأل رئيس الهندسة الإذاعية ويقول لى إن هناك محطات ومرسلات موجودة على الشواطئ لترسل الإذاعات الموجهة إلى حيث نريد في العالم العربى.. وأنه لا يوجد حصر بالضبط لهذا الكلام.

وكنت في ذلك الوقت لا أريد أن أحكم بانطباعات سابقة.. أو أتصرف بمقتضى معلومات سابقة وغير مدروسة في كل الأحوال.. لكننى أريد أن أعرف أكثر.. وبالتالي

طلبت من الدكتور سيد أبو النجا.. وهو في ذلك الوقت مسئول عن شركة للخدمات الدراسية والمعلوماتية.. كانت موجودة في نطاق الأهرام في ذلك الوقت.. طلبت منه أن يجلب لى عدداً من الخبراء وطلبت منه أجهزة بالتحديد لدراساتها.. وقام بعمل بعض هذه الدراسات أحد المستشارين والذي كان يعمل وقتها في الشركة وهو الدكتور عاطف عبيد<sup>(١)</sup> الذي كان باحثاً والذي أصبح رئيس وزراء.. وقد رأيتته كباحث وكان جيداً وقام بعمل هائل.. وعندما أصبح رئيس وزراء فغيري يحكم على أدائه.. وحاو لنا بكل الوسائل ما هي الصورة التي أمامنا.. وصورة واضحة لمعرفة كيفية التصرف.. وأنه كيف يمكن أن نؤدي خدمة حقيقية.. وكنت متخيلاً أن دورنا يكون على أقل تقدير محاولة التتوير في الشأن العام.. وفي الشأن الجارى بقدر ما هو ممكن في الداخل والخارج.

وتوصلت بعدها ومعى مجلس المستشارين ومعى رؤساء الهيئات إلى كيفية أن نؤدي مهمة اعتقد أنها كاستراتيجية هي مهمة وحيدة وهي التتوير قدر ما يمكن.. وإتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات والآراء والراحة النفسية لمواطن وسط معركة.. ومواطن يخوض مراحل في حياته وبما فيها بناء مجتمع وبناء دولة.. وما يلزمه بالدرجة الأولى أن يكون عالماً بما يجرى حوله ومشاركاً في الحوار الدائر لتأكيد وتحققه.. وعارفاً بما يجرى في العالم.. وفاهماً لما يحدث سواء حدوثه كأخبار أو آراء.. ثم أن يضاف إلى هذا جرعة ثقافة عامة مبسطة وتسليه بقدر ما هو ممكن.. لكن عمل الإعلام من الدرجة الأولى التتوير بقدر ما هو ممكن.. وكنت أتصور هذا.. وتصورت

---

(١) هو نفسه عاطف عبيد الذى أصبح هو رئيساً لوزراء مصر فيما بعد.. وهو حالياً عضو بمجلس الشورى المصري.. تولى منصب رئيس الوزراء الفتر: من أكتوبر ١٩٩٩ إلى يوليو ٢٠٠٤ وأكدت هيئة الرقابة الإدارية أن عهده تزايدت فيه معدلات الفساد في مصر أثناء توليه رئاسة الوزراء.. وانتشاره بمختلف قطاعات الدولة.. مقدرة حجم الأموال المختلصة في عهده فقط ب ٥٠٠ مليون جنيه.. وأكثر من ٨٠ ألف حالة فساد.. وحجم أموال غسيل الأموال أكثر من خمسة مليارات جنيه.. مع وجود تجاوزات صارخة في كل قطاعات الدولة.. ووصل حجم الكسب غير المشروع إلى ١٠٠ مليار جنيه.. وهو ما أكدته منظمة الشفافية الدولية التي ذكرت أن قطاع الإسكان والتعمير كان أكثر القطاعات التي انتشرت فيها قضايا الفساد.. وحلت مصر في المرتبة الـ ٧٠ بين الدول الأقل فساداً وذلك في تقرير منظمة الشفافية الدولية التي تعني بمكافحة الفساد في مختلف دول العالم.. وعزا التقرير تزايد معدلات الفساد وإهدار المال العام إلى ضعف النظام الحكومي والقصور السائد في العديد من القوانين والتشريعات.. وبسبب تدهور الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الشعب.. وكذلك الإفلات من العقاب والخلل الإداري.. وتدهور الأداء الإداري للقيادات.. ووجود علاقات مشبوهة.. واستغلال مسئولين وموظفين كبار لنفوذهم للترج بطريقة غير مشروعة.

أنه لا بد أن يتم تنظيم وزارة على هذا النحو.. وفي الحقيقة توصلت.. وأخشى أن هذه الوزارة لا لزوم لها أصلاً.

وتكررت الاجتماعات في الأهرام.. وفيها الوزارة.. وبها أنا.. ولكن جاء لي الأستاذ سيد فرج وهو وكيل وزارة في ذلك الوقت.. وقال لي إن بقائى في الأهرام دون أن أذهب للوزارة ويرانى موظفوها يحدث تأثيراً سلبياً وسيشعر الناس أن الوزارة على الهامش.. فوجدت أن معه حق.. لأنه لا يصلح أن أؤدى عمل الوزير من بيت الصحفي.. فذهبت أول مرة وفي الحقيقة يجب أن أقول إننى لم أجلس على كرسي وزير الإرشاد إطلاقاً واعتبرت أن هذا ليس مكانى وأنتى جئت لمهمة مؤقتة.

وتجربة ذهابى أول مرة للمكتب فهمتتى لماذا يتسابق الناس على منصب الوزير.. لأن هناك مراسم وطقوسٌ سلطانية.. حيث قال لي أحد وكلاء الوزارة أن هناك أربع سيارات مخصصة للوزير وهناك موتوسيكل مخصص ولم أكن أفهم لماذا أربع سيارات وقلت لهم إن معنى سيارة من الأهرام ولا أريد شيئاً من سيارات الوزارة.. ولكن أول ما دخلت بسيارة الأهرام الوزارة أولاً هناك باب خاص للوزير وأسانسير خاص للوزير وحراس ينبهون إلى مجيئى حاجة خطيرة.. وأبواب تفتح وتغلق بشدة.. واحد يجرى وسعاة يجرون في القاعات.. فوجدت أن المكتب كبير والقاعة كبيرة وقررت الجلوس على الأريكة وأنا موجود في الوزارة.. وعملت قاعدة وهى هناك اجتماع يومى للوزارة.. وفي هذا الاجتماع يأتى وكلاء الوزارة ورؤساء المؤسسات مع الوزير ومستشاريه وتناقش كل الموضوعات وتبت في كل القضايا ونحن موجودون.. في حضور جميع الناس.. لأنه بهذه الطريقة من الممكن أن تكون السياسة تتابعاً.. لكن لكل وكيل وزارة يأتى بورقة وأمضى على أوراق إلى آخره.. والمسائل تكون غير مترابطة - كلام غير معقول.

أحد وكلاء الوزارة بعد الانتهاء من الاجتماع الأول دخل للمكتب يقول إن هناك مسائل يريد أن يحدثى فيها شخصية.. فقال لي عن موضوع سيارات الوزير.. فقلت له اننى لا أريد.. وقال لي عن راتب الوزير والبدلات.. فقلت له إننى لن أحصل على الراتب لأننى أحصل على راتبي من الأهرام ولا أستطيع الجمع بين راتبين حتى وإن كان القانون الصادر يقول بالجمع.

وقال لي أن هناك ما يُسمى بالمصاريف السرية.. وهى خزانة موجودة بحمام الوزير يتصرف فيها كما يشاء دون حسابات.. وأنه أثناء الاستعداد لحضوري قام أحد وكلاء

الوزارة بالذهاب لمجلس الشعب.. وحصل على اعتماد إضافي بـ ١٥٠ ألف جنيه وُضِعَتْ في الخزانة وهي موجودة بحمام الوزير.. وشكلها بالخارج تشبه الثلجة.. وسألني: هل سأنتدب أناسا من الأهرام.. فقلت له: لن أنتدب أحداً.. واكتشفت شيئاً غريباً وهو أن أمضى على تجاوز بـ ١٨ جنيهاً.. وفي نفس الوقت قالوا لي إن هناك قضية مهمة جداً موجود بها التلفزيون.. وصدر حكم أولى بسبعة أو ثمانية ملايين فرنك سويسرى.. لأن هناك شركة تقدم أفلاماً للتلفزيون لكن العقد كان غريباً.

توصلنا إلى إنشاء هيئة مستقلة للإذاعة والتلفزيون والتي سميت بعد ذلك اتحاد الإذاعة والتلفزيون.. على الرغم من نزع كل الاختصاصات التي قد حصل عليها.. والتي تصورت أن أضعها في القانون الأول لاتحاد الإذاعة والتلفزيون.. فإذا كان هدفي في التتوير فأول شيء أطلبه أن يكون القائم عليه هيئة مستقلة تماماً بعيدة عن سلطة الدولة.. وفكرت في اتحاد الإذاعة والتلفزيون وأن يكون هيئة مستقلة تعتمد على مواردها وتحصل على الضرائب التي تُحصَلُ من الكهرباء.. وتبيع وتنتج أفلاماً ويكون معها استقلال مالي كاف.. وحاولت أن أطبق نظام (B.B.C).. وأن أجعل واحداً أكبر من وزير مسئولاً عنها.. وبالفعل اخترت الدكتور مصطفى خليل الذي كان بالفعل قد خرج مع الدكتور زكريا محيى الدين نائب رئيس الوزراء لشئون المواصلات.. وكنت أتصور قطاع التلفزيون والقطاعات الهندسية فيه كلها تحتاج إلى تجديد.. وأتصور كما هو في إنجلترا أن وزير المواصلات ممثل الحكومة في الـ (B.B.C).

أخذت الدكتور مصطفى خليل وترجيته.. واشترط الاستقلال.. فقلت له أنا ومن بعدي في الوزارة سنكون أعضاء في مجلس الاتحاد ولم نكن رؤساء.. وهناك من قال إن هذا مخالف للمسئولية الوزارية.. لكن (عبد الناصر) أقر تماماً بما أقوم به.

ومسألة وزير للإعلام أن يكون فقط للإشراف وإظهار صورة الرئيس أو الملك أو السلطان وكيف يخرج في الصور وينشر عنه أعتقد أن هذا يقوم به مستشار صحفي في الرئاسة لكن لا يقوم به الوزير. وحينما تمت الموافقة على اتحاد الإذاعة والتلفزيون أرسلت الدكتور مصطفى خليل<sup>(١)</sup> للندن ليدرس الـ (B.B.C) كهيئة مستقلة بعيدة عن

(١) مصطفى خليل كان رئيس وزراء مصر بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ووزيراً للخارجية بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وُلِدَ في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٢٠ بمحافظة القليوبية.

الحكومة.. وقد تم وضع قانون الاتحاد ووضعه جمال العطيفي الذي كان موجوداً في مجلس المستشارين وبعد ذلك أصبح وزيراً للإعلام.

وكان من أهم القوانين: أنها مستقلة ولا علاقة لها بوزارة الإرشاد القومي أو وزارة الإعلام.

في الناحية الأخرى الاستعلامات.. حيث كانت وزارة الإرشاد القومي بها شيئاً بالدرجة الأولى أولها التلفزيون والشيء الآخر الاستعلامات ومجموعة من الهيئات ليس لها آخر من أول وكالة أنباء الشرق الأوسط وحتى الرقابة على الهواتف الخارجية والمصنفات الفنية وإدارة المراسلين الأجانب والصحافة العربية.. ووكالة أنباء الشرق الأوسط.

كل وكالات الأنباء في الدنيا نشأت كملكية وتعاون للجرائد فأنشئت مع بعضها وكالات أنباء مثل اسوشيتد برس واليونايتد برس.. وقد تقدم العالم عن التصورات المركزية للسلطة وعن التصورات المركزية لكسرى وأعوان كسرى.. وكنت أريد الاستقلال للاتحاد وأن تعود مصلحة الاستعلامات كما كانت في الوزارات وكل وزارة يكون لديها ضابط إعلام للاتصال فقط على أن يكون في الرئاسة متحدث رسمي باسمها ووزارة الحربية يكون بها متحدث.. لكن تصور إدارة مركزية.. فمصلحة الاستعلامات لديها ميزانية هائلة تضيع.. فالفيلم الاسلايد كان في الأهرام بـ ٢ مليون.. اكتشفت أنه في الاستعلامات بـ ٣٠ قرشاً.. فالصرف كان لا يعقل وتصورت أن هذا لا لزوم له ومركزية شديدة في الجمع.. فإذا كانت الوزارة تريد القيام باعلان سيكون هناك مكتب صحفي بها.. لكن تصور إعلان مركزي يعلن عن وزارات الدولة وهو في الواقع يكرر.. لأن الوزارات أرسلت مكاتبها وأنشأت مكاتب بديلة.. وطلبت كل المكاتب في الوزارات أن تكون لديها هي.. والوزارات أنشأت مكاتب بديلة ولكن أصبح هناك كيان يسمى مصلحة الاستعلامات ووجدت الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية بعد ذلك.. ولأن الأسباب متعلقة بالتنظيم السياسي فقد أصبح سفيراً بكندا وجاء بعده محمد حسن الزيات وكان هذا التعيين بعد ترشيح زميلي محمد فائق وكان رجلاً على قدر كبير من الاستقامة والنزاهة والكفاءة.. ولكن ببساطة تركيب ما يسمى بالحكومة مسألة تحتاج لإعادة نظر وبشدة وقسوة.. وكان مشروعى الذي ذهبت به لـ(عبد الناصر) وقلت له إن الاستعلامات غير محدد ومضيعة للوقت والنقود.. ومهين أمام العالم الخارجى فكرة وجود وزارة للإرشاد القومى فهى

لإرشاد من وكيف ذلك.. فهل ذلك لاختصاصات؟ فأتصور أنه غير معقول.. أما إذا أصبحت للتتوير وهيئة إعلامية مستقلة وشغلها ضخ أخبار وتعرض كل ما يساعد وتتوير وتبصير متفرج ومستمتع ليعرف ما يجرى من حوله في العالم سواء من ناحية الخبر أو الفكر.. هذه قضية لا بد أن تكون بعيدة حتى عن كلمة الإرشاد أو حتى الإعلام.

